

أمام مكتب الجلسات الإدارية بولاية كاليفورنيا

في موضوع:

ولي الأمر بالنيابة عن الطالب،

ضد

المنطقة التعليمية لمدرسة إيست سايد يونيون الثانوية. قضية

مكتب الجلسات الإدارية رقم 2019030332

أمر موافقة على طلب رفض الدعوى، القضايا 1 و 3 و 4 و 5 و 6 و 8.

بتاريخ 7 مارس 2019، قدم الطالب طلب جلسة إجراءات واجبة قانونية إلى مكتب الجلسات الإدارية، يُشار إليه بالاختصار OAH، مع تحديد منطقة مدرسة إيست سايد يونيون الثانوية.

في 23 يوليو 2019، قدمت إيست سايد طلبًا لرفض شكوى الطالب. تدعي إيست سايد عمومًا أن خمسًا من قضايا الطالب الثمانية محظورة بموجب المبادئ الخاصة بالأمر المقضي به وضمن عدم الرجوع. فيما يتعلق بالقضايا الثلاثة المتبقية، تطلب إيست سايد الفصل على أساس أنه لا يمكن منح الطالب أي تعويض في ضوء قرار OAH السابق بأنه لم يعد مؤهلاً للحصول على التعليم الخاص والخدمات ذات الصلة.

لم يقدم الطالب ردًا على التماس رفض الدعوى.

القانون الحاكم

التزمت المحاكم الفدرالية ومحاكم الولايات تقليديًا بالمبادئ ذات الصلة بالأمر المقضي به وضمن عدم الرجوع. (*Allen v. McCurry* (1980) 449 U.S. 90, 94 [101 S. Ct. 411, 66 L.Ed.2d 308]; *Levy v. Cohen* (1977) 19 Cal. 3d 165, 171).

بموجب المبدأ الخاص بالأمر المقضي به، فإن الحكم النهائي بشأن الحثثيات الموضوعية للدعوى يمنع الأطراف أو وكلائهم من إعادة التقاضي في القضايا التي كانت أو يمكن أن تكون قد أثبتت في هذه الدعوى. (*Allen, supra*, 449 U.S.) (at p. 94) بموجب ضمان عدم الرجوع، بمجرد أن تقرر المحكمة مسألة وقائع أو قانون ضروري لحكمها، يمكن لهذا القرار أن يمنع إعادة التقاضي في المسألة في دعوى ذات سبب مختلف تشمل طرفًا في القضية الأولى. (*Lucido v. Warren City School Dist. Board. of Superior Court* (1990) 51 Cal. 3d 335, 341؛ انظر أيضًا

مصطلح "استبعاد الدعوى" لوصف مبدأ ضمان عدم الرجوع أن تكون المسألة المعروضة للحكم هي نفسها التي تم تحديدها في الدعوى السابقة؛ وأن يكون هناك حكم نهائي بشأن الحثثيات الموضوعية للدعوى السابقة؛ وأن يكون الطرف الموجه ضده الادعاء طرفاً في الدعوى السابقة. (انظر 7 Witkin, California Procedure (4th Ed.), Judgment § 280 et seq.

تخدم المبادئ الخاصة بالأمر المقضي به وضمن عدم الرجوع أغراضاً عديدة مثل إعفاء الأطراف من تكلفة وإزعاج الدعاوى القضائية المتعددة والحفاظ على الموارد القضائية. بالإضافة إلى ذلك، تعمل هذه المبادئ على منع القرارات غير المتسقة وبالتالي تشجيع الاعتماد على القضاء. (Allen, supra, 449 U.S. at p. 94؛ انظر University of Tennessee v. Elliott (1986) 478 U.S. 788, 798 [106 S. Ct. 3220, 92 L.Ed.2d 635] في حين أن مبادئ ضمان عدم الرجوع والأمر المقضي به هي مبادئ قضائية، فإنه يتم تطبيقها أيضاً على القرارات التي يتم اتخاذها في الجلسات الإدارية. (انظر Pacific Lumber Co. v. State Resources Control Board (2006) 37 Cal. 4th 921, 944, citing People v. Sims (1982) 32 Cal. 3d 468, 479; Hollywood Circle, Inc. v. Department of Alcoholic Beverage Control (1961) 55 Cal. 2d 728, 732.

مع ذلك، فإن قانون تعليم الأفراد ذوي الإعاقات، المعروف أيضاً باسم IDEA، يحتوي على قسم يعدل التحليل العام فيما يتعلق بالأمر المقضي به وضمن عدم الرجوع. ينص قانون تعليم الأفراد ذوي الإعاقات (IDEA) بالتحديد على ألا يفسر شيء في القانون لمنع أحد الوالدين من تقديم شكوى إجراءات واجبة قانونية منفصلة بشأن مسألة منفصلة عن شكوى الإجراءات الواجبة المقدمة بالفعل. (الباب 20 من قانون الولايات المتحدة، القسم 1415(س). 34 C.F.R. البند 300.513(ج) (2006). قانون التعليم، البند 56509). لذلك، على الرغم من منع الأطراف من إعادة التقاضي في القضايا التي تم الاستماع إليها بالفعل في جلسات الإجراءات الواجبة القانونية السابقة، لا يتم منع أولياء الأمر من تقديم شكوى إجراءات واجبة قانونية جديدة بشأن الدعاوى التي كان من الممكن طرحها والاستماع إليها في القضية الأولى، ولكن لم يحدث ذلك.

ينص قانون IDEA على أن القرار الذي يتم اتخاذه في جلسة إجراءات واجبة قانونية محايدة "يجب أن يكون نهائياً." (الباب 20 من قانون الولايات المتحدة، القسم 1415(أ)(1)). ومع ذلك، يجوز للطرف المتضرر من النتائج والقرارات في جلسة إجراءات واجبة قانونية أن يستأنف أمام محكمة مختصة في غضون 90 يوماً من استلام قرار الجلسة. (الباب 20 من قانون الولايات المتحدة، القسم 1415(و)(1)(أ)، و(ز)، و(ط)(1)(ب)، و(ط)(2). قانون التعليم، البند 56505، القسم الفرعي (ك)).

مناقشة

بتاريخ 11 يناير 2019، قدمت منطقة إيست سايد طلباً لعقد جلسة إجراءات واجبة قانونية فيما يخص قضية مكتب الجلسات الإدارية رقم 2019010414، مع تحديد الطالب. تم تقديم هذه الدعوى في مارس 2019 في جلسة أمام قاضي

القانون الإداري تشارلز مارسون بشأن الدعاوى الأربعة التالية:

1. هل تخرج إيست سايد الطالب من التعليم الخاص والخدمات ذات الصلة لأنه لم يعد مؤهلاً لها في أي فئة؟
2. هل قدمت إيست سايد للوالدين مشاركة هادفة في عملية برنامج التعليم الفردي أو IEP في اجتماع فريق IEP في 4 ديسمبر 2018؟
3. هل كان المقيّم الذي أجرى التقييم التعليمي المستقل لتخاطب الطالب ولغته موظفًا في إيست سايد؟ و
4. هل كانت تقييمات إيست سايد كل ثلاث سنوات مناسبة بحيث لا يحق للطالب الحصول على تقييمات تعليمية مستقلة لتخاطبه ولغته أو حالته النفسية التعليمية على نفقة إيست سايد؟

في 17 مايو 2019، أصدر OAH قرارًا نهائيًا في القضية رقم 2019010414. قرر قاضي القانون الإداري، أو ALJ، تشارلز مارسون أن تقييم التخاطب واللغة الذي أجراه الدكتور هيرنانديز في فبراير 2018 كان أحد مكونات تقييم الطالب الذي يُجرى كل ثلاث سنوات وليس تقييمًا تعليميًا مستقلًا. وعلى هذا، اعتبر قاضي القانون الإداري مارسون مدى ملاءمة هذا التقييم كجزء من الدعوى رقم 4 الخاصة بإيست سايد ورفض اتخاذ قرار بشأن حالة توظيف المقيّم حيث لم يكن لذلك أي تأثير على القرار.

وجد القرار في القضية رقم 2019010414 بـ OAH أن التقييمات النفسية التعليمية وتقييمات التخاطب واللغة التي تُجرى كل ثلاث سنوات في إيست سايد للطالب كانت مناسبة من الناحية القانونية بحيث لا يحق للوالدين الحصول على تقييمات تعليمية مستقلة ممولة حكوميًا في هذه المجالات. وجد القرار أيضًا أن إيست سايد قدمت للوالدين مشاركة هادفة في عملية IEP في اجتماع فريق IEP في 4 ديسمبر 2018. أخيرًا، حدد القرار أنه يمكن لإيست سايد أن تخرج الطالب من التعليم الخاص والخدمات ذات الصلة لأنه لم يعد مؤهلاً لها في أي فئة.

حدد الطالب ثماني مسائل للاستماع إليها في الدعوى الحالية والتي من المقرر الاستماع إليها اعتبارًا من 6 أغسطس 2019. ستكون المسائل الخاصة به كما يلي:

1. هل حرمت إيست سايد الطالب من التعليم الحكومي المجاني المناسب، والمعروف باسم FAPE، وأعاقته بشكل كبير مشاركة ولي الأمر الهادفة في تخطيط برنامج التعليم الفردي الخاص به من فبراير 2018 حتى الوقت الحاضر عندما فشلت في تقييمه في مجال الإعاقات الصحية الأخرى عند تلقي إشعار بأن الطالب قد حصل على تشخيص طبي بمرض التوحد واضطراب فرط النشاط ونقص الانتباه والاضطراب النفسي في مرحلة الطفولة؛ وفشلت في تناول هذه التشخيصات الطبية في تقييمها لعام 2018 الذي يُجرى كل ثلاث سنوات.
2. هل حرمت إيست سايد الطالب من FAPE من خلال فشلها في تقديم برنامج مناسب له في العام الدراسي 2017-2018 و 2018-2019؟
3. هل حرمت إيست سايد الطالب من FAPE عندما فشلت في إجراء تقييم كل ثلاث سنوات في الوقت المناسب، وفشلت في إجراء التقييمات كل ثلاث سنوات، وفشلت في عقد اجتماع فريق IEP في غضون

60 يوماً من موافقة ولي الأمر على التقييم، وفشلت في تزويد ولي الأمر بتقرير التقييم قبل اجتماع فريق IEP لعام 2017؟

4. هل انتهكت إيست سايد الحقوق الإجرائية للطالب عندما فشلت في الاستجابة لطلب ولي الأمر لإجراء تقييم مستقل خلال العام الدراسي 2017-2018؟
5. هل كان تقييم إيست سايد للطالب للعام الدراسي 2017-2018 يمثل لجميع المتطلبات القانونية وهل قامت بتقييمه بشكل مناسب في جميع المجالات المتعلقة بإعاقته المشتبه بها، أو هل يحق للطالب الحصول على تقييمات نفسية تعليمية وتقييمات للتخاطب واللغة مستقلة؟
6. هل حرمت إيست سايد الطالب من FAPE عندما فشلت في إعطاء السجلات في الوقت المناسب إلى ولي الأمر خلال العام الدراسي 2017-2018 و 2018-2019؟
7. هل حرمت إيست سايد الطالب من FAPE وانتهكت الحقوق الإجرائية للوالد عندما توقفت عن تقديم الخدمات دون إخطار ولي الأمر أو موافقته خلال العام الدراسي 2017-2018؟
8. هل حرمت إيست سايد الطالب من فرصة المشاركة بشكل هادف في الأمور المتعلقة بالمدرسة من خلال عدم تزويد الوالد بترجمات مكتوبة لـ IEP الخاص بالطالب وتقييمه ووثائق التعليم الخاص الأخرى خلال العام الدراسي 2017-2018 و 2018-2019؟

تطلب إيست سايد رفض مسائل الطالب رقم 1 و 3 و 4 و 5 كما هو مقرر بالضرورة في قرار OAH رقم 2019010414 الذي وجد أن تقييم التخاطب واللغة لم يكن تقييمًا تعليميًا مستقلًا ولكنه جزءًا من التقييمات التي تُجرى كل ثلاث سنوات، وأن هذه التقييمات كانت مناسبة على الرغم من الانتهاء منها في وقت متأخر. حدد القرار أن تأخير إيست سايد في استكمال وتقديم تقييماتها لم يكن له تأثير سلبي على ولي الأمر أو الطالب.

كانت مراجعة إيست سايد جيدة. تناولت الجلسة السابقة والقرار النهائي في قضية OAH رقم 2019010414 تحديدًا مدى ملاءمة تقييم التخاطب واللغة والتقييم النفسي التعليمي الخاص بإيست سايد. حدد القرار أن التقييمات لم تكن في الوقت المناسب ولكن التأخير لم يسبب أي ضرر، ووجد أن التقييمات مناسبة. على وجه التحديد، خلص القرار إلى أن التقييم النفسي التعليمي قام بتقييم الطالب في جميع مجالات الإعاقة المشتبه فيها بما في ذلك التوحد واضطراب فرط النشاط ونقص الانتباه وما إذا كان يعاني من إعاقة صحية أخرى أو اضطراب نفسي آخر. حدد القرار أن الطالب لم يكن يحق له الحصول على تقييمات تعليمية مستقلة في مجالات التخاطب واللغة والأداء النفسي التعليمي.

قام قاضي القانون الإداري مارسون أيضًا بتحليل المراسلات بين الأب وإيست سايد ودراسة ووزن شهادة الأب ومقيم التخاطب الدكتور هيرنانديز وشهود إيست سايد في تحديد ما إذا كان تقييم التخاطب تعليميًا مستقلًا. أكدت إيست سايد أنه كان كذلك وبالتالي يحتاج فقط إلى تلبية المتطلبات التي تحكم التقييمات المستقلة. ترفع الطالب في موقفه بأن تقييم الدكتور هيرنانديز لم يكن حقًا تقييمًا تعليميًا مستقلًا بحيث يظل مؤهلاً للحصول على هذا التقييم. وجد القرار في قضية OAH رقم 2019010414 أنه لا يوجد تقييم للتخاطب في المنطقة التعليمية يمكن أن يختلف معه ولي الأمر وأن عدم تزويد ولي الأمر بمعايير التقييمات التعليمية المستقلة كان غير ضار.

ووفقًا لذلك، يتم حظر دعاوى الطالب رقم 1 و 3 و 4 و 5 بموجب المبادئ الخاصة بالأمر المقضي به وضمن منع الرجوع.

تجادل إيست سايد أيضًا بأن دعوى الطالب رقم 8 قد تم تحديدها أيضًا في الدعوى السابقة حيث خلص قاضي القانون الإداري مارسون إلى أن وليي الأمر قد شاركوا بشكل هادف في اجتماعات فريق IEP في 17 مايو و 4 ديسمبر 2018. على الرغم من أن إيست سايد لم تسع إلى قرار بأن وليي الأمر قد شاركوا بشكل هادف في اجتماع فريق IEP في مايو 2018، وجد قاضي القانون الإداري مارسون أن اجتماع ديسمبر كان استمرارًا لاجتماع مايو وأنه لا يمكن فصل الاثنين بشكل كامل في تحليل المشاركة. تم إدخال التسجيلات الصوتية لكل اجتماع ضمن الأدلة والتحليل في القرار. قرر قاضي القانون الإداري مارسون أن الأب قد هيمن على الاجتماعات، ورفض بشدة توصيات التقييم، وأتيحت له فرصة كافية لطرح الأسئلة، ومنع المقيمين من شرح النتائج التي توصلوا إليها، وقدم وجهات نظره الخاصة حول الصعوبات التي يواجهها الطالب بشكل مطول.

مرافعة إيست سايد بأن الدعوى رقم 8 محظورة مقنعة. في القضية الأولى، لم يجادل الطالب، كما يفعل الآن، أن إيست سايد منعت المشاركة الهادفة من خلال عدم تقديم ترجمات مكتوبة لخطة IEP أو التقييمات الخاصة به. بدلاً من ذلك، كما ورد في القرار، أكد الطالب أن وليي الأمر مُنعا من المشاركة بناءً على فشل إيست سايد في توفير السجلات التعليمية، وتحديدًا نسخة من IEP لـ مايو 2017. ومع ذلك، فإن القرار في قضية OAH رقم 2019010414 تناول على وجه التحديد مشاركة ولي الأمر في اجتماعي فريق IEP في مايو 2018 وديسمبر 2018 وحدد أن ولي الأمر كان مشاركًا هادفًا في اجتماع فريق IEP المكون من جزأين، بحيث تم استبعاد دعوى الطالب رقم 8. باختصار، تم بالفعل رفع الدعوى المتعلقة بمسائل الطالب رقم 1 و 3 و 4 و 5 و 8 والبت فيها في قضية OAH رقم 2019010414. يحظر على الطالب إعادة التقاضي في هذه الأمور.

المرافعة التالية لإيست سايد هي أنه ينبغي رفض مسائل الطالب رقم 2 و 6 و 7 لأن القرار السابق بأن الطالب لم يعد مؤهلاً يمنع أي إجراء تعويضي. يبدو أن إيست سايد تجادل بأن مسائل الطالب المتبقية موضع جدل في ضوء قرار OAH بأنه لم يعد بحاجة إلى تعليم خاص. بموجب مبدأ الجدلية، يجوز للمحكمة أن ترفض الاستماع إلى قضية لأنها لا تقدم خلافًا قائمًا بحلول وقت القرار. مقاطعة ويلسون ضد دائرة الخدمة المدنية في مقاطعة لوس أنجلوس. 112 Cal. App. 2d (1952) 453, 454. تصبح القضية موضع جدل عندما لا تستطيع المحكمة تزويد الأطراف بأي حل فعال. (*Knox v. Service*) [132 S. Ct. 2277, 228] 567 U.S. 298, 307 (2012) (*Employees Intern Union, Local 1000*).

تثير مسائل الطالب رقم 2 و 6 و 7 الخلافات الحالية حول ما إذا كانت إيست سايد قد حرمتها من FAPE من خلال عدم تقديم برنامج مناسب والفشل في إصدار السجلات في الوقت المناسب خلال العامين الدراسيين 2017-2018 و 2018-2019، وما إذا كانت قد فشلت في تنفيذ خدمات IEP الخاص بالطالب خلال العام الدراسي 2017-2018. يحق للطالب إثارة الدعوى في شكوى جلسة إجراءات واجبة قانونية تتعلق بالفترة التي تسبق قرار OAH بعدم الأهلية، على الرغم من موقف إيست سايد بأن الطالب لن يكن قادرًا على إثبات فقدان المنفعة التعليمية. إن طلب إيست سايد بأن يحكم OAH في الدعوى المتبقية موضع الجدل الخاصة بالطالب هو، في الواقع، طلب لحكم موجز والذي لا يملك OAH اختصاص النظر فيه. فشلت

إيست سايد في تقديم أي سلطة تُلزم OAH بسماع وتحديد ما يعادل طلب الحكم الموجز، دون إعطاء الفرصة للطالب لتكوين سجل بالحقائق فيما يتعلق بالحرمان من FAPE المحدد المزعم وما إذا كان يحق له الحصول على أي تعويض.

ومع ذلك، فإن نظرة فاحصة على شكوى الطالب تكشف أن الدعوى رقم 6 تدعي انتهاكاً إجرائياً لعدم تقديم تقارير التقييمات الكتابية التي تُجرى كل ثلاث سنوات وبرتوكولات التخاطب الأساسية في الوقت المناسب. حدد قرار OAH رقم 2019010414 أن الطالب لم يتضرر من التأخير في عملية التقييم، وأن التقييمات كانت مناسبة من الناحية القانونية بحيث لا يحق له إجراء تقييمات تعليمية مستقلة. حدد القرار السابق بالضرورة أن التقارير الكتابية والبيانات الأساسية كانت سارية وملائمة ووجد على وجه التحديد أن ولي الأمر قد شارك بشكل هادف في اجتماعات فريق IEP التي عقدت لمراجعة التقييمات.

أُتيحت الفرصة للطالب لمراجعة مقيم التخاطب واللغة فيما يتعلق ببرتوكولات الاختبار الخاصة به وللسعي إلى الحصول على أي مساعدة في الدعوى السابقة لفشل مزعم في تلقي سجلات الاختبار فيما يتعلق بأي إخلال في المتابعة للجلسة في غيابه. يُمنع الطالب من إثارة هذه الادعاءات هنا ومحاولة إعادة التقاضي بشأن دعوى المشاركة الهادفة. ووفقاً لذلك، يتم حظر دعوى الطالب رقم 6 بموجب المبادئ الخاصة بضمان منع الرجوع والأمر المقضي به.

القرار

1. تمت الموافقة على طلب منطقة إيست سايد لرفض الدعاوى 1 و 3 و 4 و 5 و 6 و 8.
2. تم رفض طلب منطقة إيست سايد لرفض الدعوتين 2 و 7.
3. استمرار النظر في هذه المسألة حسب الجدول الزمني المقرر حالياً للقضيتين رقم 2 و 7.

التاريخ: 31 يوليو 2019

تيريزا رافاندي (Theresa Ravandi)

قاضي القانون الإداري

مكتب الجلسات الإدارية